

”**مدى إدراك المكلفين بالادارة**  
**للمتطلبات الحاسبية لحاكمية المؤسسة**  
**في البنوك التجارية الأردنية: دراسة**  
**ميدانية ”**

**الدكتورة عفاف إسحق محمد أبوزر (\*)**

رئيس قسم المحاسبة / كلية الأعمال  
جامعة عمان العربية للدراسات العليا

---

\* د/ عفاف إسحق محمد أبوزر: أستاذ المحاسبة والتدقيق المساعد، عملت سنوات في المجال الأكاديمي تدرّيسياً وبحثاً وأشرافاً في العديد من الجامعات الأردنية ، وحالياً رئيسة لقسم المحاسبة في كلية الأعمال - جامعة عمان العربية للدراسات العليا - لها اهتمامات بحثية في الحاكمة المؤسسية والشفافية والاقسام ، والمحاسبة الأخلاقية ، والتدقيق وجودة التدقيق الشامل ومعايير المحاسبة والقيمة العادلة والمحاسبة البيئية والتعليم والتأهيل المحاسبي.

## ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة الحالية قياس مدى إدراك المكلفين بالإدارة للمتطلبات المحاسبية للحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية الأردنية، وقد بلغت العينة (١١٥) من المكلفين بالحاكمية المؤسسية، وبعد العرض والتحليل والتقييم فقد أوضحت الدراسة النتائج التالية: أن المستوى العام للإدراك يبلغ ٨٠.٩%， بمتوسط حسابي ٤.٠٤٣٣، وانحراف معياري ٠.٩٨٨٣، و كنتيجة عامة، وبالنسبة لكل متطلب كانت النتائج كما يلي: بالنسبة لقواعد الحاكمية المؤسسية فقد بلغ المستوى العام للإدراك ٨٠%， وبالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فقد بلغ المستوى العام للإدراك ٨٠.٧%， وبالنسبة لمعايير التدقيق الداخلي الدولي بلغ المستوى العام للإدراك ٨٢%， وبالنسبة لمعايير التدقيق الدولي بلغ المستوى العام للإدراك ٧٩%， وأما بالنسبة لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين فقد بلغ مستوى الإدراك ٧٩.٨%， كما بلغ المستوى العام للإدراك لقواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين ٨٤%.

## Abstract

### The management awareness level of Accounting Requirements for Corporate Governance in the Jordanian Commercial Banks

This research work is aiming to measure the degree of management awareness of Corporate Governance accounting requirements in the Jordanian Commercial Banks. The analysis and evaluation of the current banking sector awareness shows that; the general awareness level was 80.9%, while the weighted average was 4.0433, and the standard deviation 0.9883 as a general result. The study found that general awareness level per each individual requirements were 80% for the Corporate Governance principles, 80.7% for international Accounting standards, 82% for International internal Auditing standards, 79% for the international Auditing standards, and 79.8% for the Code of Ethics awareness by professional accountants, while its 84% by internal auditors.

## مقدمة

مع بداية الألفية الثالثة تواجه المصارف العالمية العديد من التحديات، منها تحرير التجارة في الخدمات المالية، ومتطلبات لجنة بازل (٢)، وانتشار عمليات غسيل الأموال، والثورة التكنولوجية، وتغيير هيكل الخدمات المصرفية، وفي إطار مواجهة هذه التحديات، قامت العديد من المصارف بتبني استراتيجيات تتمثل في التوسيع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية، وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة، والاندماجات المصرفية، وتعزيز الاستخدام التكنولوجي، وتبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفى، وتنمية الموارد البشرية.

كما تواجه الشركات المساعدة، بما فيها المصارف نقلة نوعية جديدة في ممارسة أعمالها، فبعد فضيحة شركة انرون (Enron) صدر قانون Sarbanes Oxley (SAS No. 99) والمعيار (99) بتعليمات تغير العديد من الشركات على تخفيض طبقتهم التقليدية في ممارسة أعمالهم والالتزام بهذه التعليمات وغيرها من الأحكام والتي سوف تزيد من الأعباء التي سوف تتحملها شركات التدقيق أيضاً. إن إحدى التعليمات الجديدة التي سوف تؤثر على معظم الشركات، تلك التعليمات المقترحة من قبل سوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، والمتمثلة بالمتطلبات الجديدة الواجب توفرها بوظيفة التدقيق الداخلي. وفي الوقت الحالي سوف تتحمل الشركات مبالغ أكبر كرسوم للتدقيق مما كان عليه الأمر في السابق، كما يتوجب على الشركات أن تتحمل نفقات وضع البرامج الجديدة لتنماشى مع تعليمات الحكومة وسوق الأوراق المالية.

بالإضافة إلى ما تقدم تواجه المصارف عدداً آخر من التحديات والتغيرات، بما فيها إنشاء خطوط مباشرة للإبلاغ عن الغش والاحتيال، وتدريب الموظفين لتطبيق المعايير الجديدة حسب متطلبات قانون Sarbanes – Oxley (SAS No. 99) والمعيار (99)، من منطلق ضرورة مواكبة القوانين والتغيرات الجديدة التي أقرت بواسطه الحكومة وسوق الأوراق المالية، فقد أصبح من الضروري على المديرين الماليين تحمل أعباء جديدة معددة بالإضافة إلى أعبائهم السابقة (دهمش وأبوزر، ٢٠٠٣، ص ١٦).

وبناءً على ما سبق فمنذ عام ١٩٩٢ قامت العديد من دول العالم بإصدار دليل أو مبادئ للحاكمية المؤسسية، حيث كان في مقدمتها دول أوروبا ومنها، بريطانيا من خلال تقرير Cadbury ( الصادر في ١٢/١١/١٩٩٢ ) يعنوان: الجواب المالي في الحاكمية المؤسسية، ثم تقرير Greenbury ( في ١٥/٧/١٩٩٥ )، وتقرير Hampel ( في ١/١٩٩٨ )، وأخيراً الدليل العملي للحاكمية المؤسسية في ٢٤/٨/٢٠٠٤ . وكذلك دول من أمريكا الشمالية والجنوبية واللاتينية، ومن دول آسيا، ومن دول أفريقيا.

\* تعتبر الكلمات التالية أينما وردت في هذه الدراسة مترادفات: المصارف، والبنوك، والشركات، والمؤسسات، والمنظمات، والمنشآت، والوحدات الاقتصادية.

من هذه الدول، دول أوروبا: بريطانيا، والمسما في ٢٠٠٢/٩، وبليجيكا التي أصدرت أول دليل في ١٩٩٨/١، وأصدرت آخر دليل ٢٠٠٤/١٢/٩، وكذلك قبرص ٢٠٠٢، وجمهورية التشيك ٢٠٠٤، والدانمارك، وفنلندا، والمانيا ٢٠٠٣، وفرنسا ٢٠٠٤، واليونان ٢٠٠١، والجزء ٢٠٠٢، وأيسلندا ٢٠٠٤، وأيرلندا ١٩٩٩، وبلجيكا ٢٠٠٤، وإيطاليا ٢٠٠٤، وليتوانيا ٢٠٠٣، ومالطا ٢٠٠١، ونيرزيلندا ٢٠٠٤، وبولندا ٢٠٠٤، والبرتغال ٢٠٠٣، ورومانيا ٢٠٠٣، وروسيا ٢٠٠٤، وأسبانيا ٢٠٠٢، وسلوفاكيا ٢٠٠٢، والسويد ٢٠٠٤، وهولندا ٢٠٠٤، وأخيراً تركيا ٢٠٠٣ . ومن الدول الآسيوية: الفلبين ٢٠٠٠، وتايلاند ٢٠٠٢، وكوريا الجنوبية ٢٠٠٢، وستغافورة ٢٠٠٤، والباكستان ٢٠٠٢، واليابان ٢٠٠٤، والهند ٢٠٠٠، وأندونيسيا ٢٠٠١، وهونج كونج ٢٠٠٤، والصين ٢٠٠١، وبنجلاديش ٢٠٠٤، والأردن ٢٠٠٤ . ومن أمريكا الشمالية والجنوبية: البرازيل ٢٠٠٤، وكندا ٢٠٠٤، والمكسيك ١٩٩٩، وبيرو ٢٠٠٢، وأمريكا اللاتينية: جامايكا ٢٠٠٥ . وكذلك استراليا من

والملاحظ أن غالبية هذه الدول استندت في إعدادها للدليل أو المبادئ على مبادئ الحاكمة المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization For Economic Co-Operation And Development) عام ١٩٩٩، حيث عرفتها بأنها: "نظام يتم بواسطته توجيهه ورقابة منظمات الأعمال، حيث إن الحاكمة المؤسسية تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشئون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فإن الحاكمة المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء". (OECD, 1999).

وفي هذا الإطار فقد أصدر البنك المركزي الأردني دليلاً للحاكمية المؤسسية عام ٢٠٠٤، إلا أنه لم يصدر تعليمات بشأن الفصاح عن الحاكمة المؤسسية في التقارير السنوية المنشورة للمصارف، كما أن جميع المصارف الأردنية لم تنشر في تقارير مجالس الإدارة إلى موضوع الحاكمة المؤسسية فيما عدا البنك العربي. ومن أجل توفير المزيد من الشفافية والإفصاح، وتشجيع الاستثمار في الأسواق والمؤسسات المالية، وإعادة الثقة، يتساءل المجتمع المالي الأردني لماذا صدر دليل الحاكمة المؤسسية؟ ولماذا لم تنشر المصارف الأردنية تقارير بشأنها ضمن تقاريرها السنوية المنشورة؟ وما هو دور مهنة المحاسبة في الحاكمة المؤسسية؟

### مشكلة الدراسة

توجد حاجة قوية وملحة لإعادة طمانة المستثمرين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح باتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحهم المشروعة، وإعادة الثقة في القوائم المالية المنشورة التي يفترض أن "تعرض بعدلة"، بالإضافة إلى التأكيد بأن القوائم المالية تعد وفق المبادئ المحاسبية المعترف عليها والمقبولة قولاً عاماً، والمطالبة بتشريعات أكثر وأقوى من أجل حماية الجمهور من السلوك غير القانوني واللاأخلاقي للقائمين على الشركات.

وهنا يمكن القول أن كفاءة الأسواق المالية تتأثر إذا لم يثق المستثمرون بالبيانات المالية المقدمة لهم، حيث أن البيانات المالية وسائل رسمية منتظمة لإيصال المعلومات، كما أنها في حاجة لإنشاء مرجعية (Benchmark) للعرض العادل، ولتحقيق العدالة بين القائمين على إدارة الأموال، وأصحاب الأموال وغيرهم من أصحاب المصالح.

لذلك تواجه مهنة المحاسبة - مع بداية الآلفية الثالثة - العديد من المشكلات، أهمها مشكلة إعادة الثقة في البيانات المالية، وبمعنى آخر دورها في الحاكمة المؤسسية نتيجة لفضائح المالية للشركات الدولية العملاقة - منها: الأمريكية، والهولندية، والإيطالية؛ كنتيجة لعدم التزامها بقوانيين الشركات، وهيئة الأوراق المالية، إضافة إلى عدم التمسك بمعايير رفيعة المستوى من السلوك الأخلاقي والمهنى (دهمش و أبوذر، 2003 (أ)، ص.6).

ومن هذا المنطلق فعلى مدار أكثر من عشر سنوات مضت كان هناك نداء قوي من أجل حاكمة أفضل للمنظمات. وقد بدأ هذا النداء بالتركيز على الشركات المساهمة العامة الرئيسية،

وخصوصاً القطاع المصرفي، وقد اتسع هذا النداء لتغطية نطاق واسع من المنظمات، وذلك للأسباب التالية:

١- ظهور حالات عديدة من الاحتيالات المالية، والإفلاسات .. في الشركات المساهمة العامة، مما أدى إلى ظهور أسئلة مثل: أين مجلس الإداره؟ وأين مدققو الحسابات؟ وأين المدققون الداخليون والمراقبون؟ وأين المنظمون والمشرعون؟

٢- أصبح نشاط المستثمرين والمساهمين في السنوات الأخيرة أكثر صراحة ومطالبة فيما يتعلق بمواضيع الحاكمة، وركزت العديد من المطالبات الحديثة على ضرورة تحسين الحاكمة؛ حيث إن الحاكمة الرشيدة تعمل على:

١/٢ تخفيض مخاطر المنظمة.

٢/٢ تخفيض كلفة رأس المال للمنظمة.

٣/٢ زيادة حقوق المساهم وضمانها في النهاية.

لذلك فإن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في بيان مدى إدراك المكلفين بالادارة للمطلبات المحاسبية للحاكمية المؤسسية لتحسين فاعلية الحاكمة المؤسسية بناء على تحويل وتقييم المطلبات القانونية والمهنية الأخلاقية في القطاع المصرفي الأردني في ظل مبادئ الحاكمة المؤسسية ومن خلال الإبلاغ المحاسبى.

### أهمية الدراسة

لقد تطور مفهوم حاكمة الشركات بسبب تطور سوق المال، ووجود هيئة فاعلة تراقب سوق المال وتشرف على شفافنته، علاوة على التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقير الأمريكية (Wahiduddin, 2003). وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية تقديم تصورات وحلول الكيفية التي يجري بها تعزيز مبادئ حاكمة الشركات في الأردن، من أجل أن تمارس دورها بوصفها صمام أمان للشركات من الإفلاس والانهيار، وذلك من خلال التهوض بمهنة المحاسبة العامة، والعمل على زيادة مساحة الأفصاح والشفافية خاصة، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

استجابة وتمشياً مع تطورات الحاكمة المؤسسية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، وانعكاساتها على مهنة المحاسبة من جانب، ونظرًا لأن البحث الأكاديمي المحاسبي العربي والذي يجب أن ينكيف مع ما يحدث في هذا العالم، يعتبر بطبيعة الخطى من جانب آخر، لذلك رأت الباحثة أن من واجبها الاهتمام بظاهرة "الحاكمية المؤسسية" لإنقاء الضوء عليها، وجذب اهتمام الفكر المحاسبي العربي إليها، وإثارة التطبيق بشأنها خاصة في القطاع المصرفي.

حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستقرار المالي في أي بلد، إضافة إلى أنه يتميز عادةً عن معظم الأنشطة الأخرى، بأنه يقوم بالاحتفاظ بحجم كبير من المبالغ واستخدامها، والتي يجب أن يتم التأكد من سلامتها الحقيقية لعدم جعلها عرضة للخناص والغش (دهمش و أبوزر، 2004 (ا)،ص.29).

وبناءً عليه فإن القطاع المصرفي يحتاج إلى وضع إجراءات تشغيل رسمية، وحدود للاجتهادات الشخصية معرفة بشكل واضح، وتوزيعاً لوظائف المحاسبة والرقابة، وأنظمة محاسبية موحدة خاصة عندما يتجاوز موقع الفروع حدود الدولة.

ولذلك تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تتناول بالدراسة والتحليل والتقييم دليل الحاكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني، ومبادئ الحاكمة المؤسسية الصادرة

عن (OECD)، والمتطلبات القانونية، والمهنية، والأخلاقية التي تؤثر في تحسين الحاكمية المؤسسية، وعلاقتها بالإبلاغ المالي، مع دراسة ميدانية على القطاع المصرفي في الأردن.

### متغيرات وفرضيات الدراسة

بناءً على عناصر مشكلة الدراسة سيتم اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية للمتطلبات القانونية (قانون الشركات، وقانون الأوراق المالية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، وقانون البنوك وتعليمات البنك المركزي) في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

**الفرضية الثالثة:** لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات مهنة التدقيق الداخلي في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

**الفرضية الرابعة:** لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات معايير التدقيق الدولية في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

**الفرضية الخامسة:** لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات قواعد السلوك المهني الأخلاقي للمحاسبين في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

**الفرضية السادسة:** لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات قواعد السلوك المهني الأخلاقي للمدققين الداخلين في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

### محددات الدراسة

تعتقد الباحثة أن أهم محددات هذه الدراسة ما يلي:

١- لم ت تعرض الدراسة للقطاعات الاقتصادية الأخرى في المملكة بخلاف قطاع المصارف.

٢- اعتمدت الدراسة على استخدام قائمة استبيان، ومن المتعارف عليه علمياً أن الاعتماد على نتائجها قد يتضمن قدرًا من التحيز الشخصي من قبل المستجيبين.

٣- تم اختصار قائمة الاستبيان قدر الإمكان، حيث إنه كان يجب أن تحتوي على أكثر من ٢٥ عبارة خاصة بمتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية، ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك لعدة أسباب أهمها: التخفيف على المستجيبين، لكي لا يمتنعوا من تعبئة الاستبيان.

### مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد المكلفين بتطبيق الحاكمية المؤسسية والإدارة في القطاع المصرفي الأردني المقيد في بورصة عمان، والبالغ عددها ١٤ مصرفاً كما في نهاية عام ٢٠٠٤ المدرجة في السوق الأول، وقد بلغ حجم المجتمع ٢٨٨ فرداً، كما بلغ حجم العينة ١٦٤ فرداً، وقد تم تحديدها باستخدام معادلة تحديد حجم العينة الإحصائية في ظل الفروض التالية: نسبة الظاهرة في المجتمع = ٥٠% لأنها غير معروفة، مستوى الثقة يبلغ ٩٥%， ومعامل النقاة عند

مستوى النسبة يبلغ ١,٩٦ من واقع الجداول الإحصائية، كما بلغت قيمة ألفا ٥٥%， ويمكن توضيح توزيع العينة في الفئات المختلفة من خلال الجدول (١) التالي:

**جدول (١) توزيع عينة الدراسة**

البيان	حجم المجتمع	حجم المجتمع %	حجم العينة	عدد الاستبيانات المستلمة
مدير عام	١٤	٥	٨	٨
المساهمين المالكين %٥	٦١	٢١	٣٤	١٤
فأكثر من رأس المال				
مدير التدقير الداخلي	١٤	٥	٨	٨
المدققين الخارجيين	١٦	٦	١٠	١٠
أعضاء لجنة التدقير	٤٣	١٥	٢٥	٢٢
أعضاء مجلس الإدارة	١٤٠	٤٨	٧٩	٥٣
المجموع	٢٨٨	١٠٠	١٦٤	١١٥

وقد تم تصميم استبانة، وزعت على المكلفين بالحاكمية المؤسسية (مجلس الإدارة، والإدارة العليا، ولجنة التدقير، ومدير التدقير الداخلي، والمدقق الخارجي، والمساهمين المالكين ٥% فأكثر من رأس المال) .

#### إجراءات الدراسة الميدانية

بناءً على طبيعة الدراسة فقد تم توزيع استبانة على عينة مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الأردني، وتم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع عينة الدراسة، إضافة إلى الاستعانة بتقارير مجالس الإدارة والبيانات المنشورة لعام ٢٠٠٤ لكل مصرف مسجل لدى بورصة عمان ويتداول أسهمه فيها في السوق الأول؛ لموافقتها بمتطلبات الجهات الرقابية والمهنية وصولاً إلى ما إذا كان هناك فجوة (فجوة الإبلاغ المالي)؛ وذلك لتفحص هذه الفجوة من أجل تحسين الحاكمة المؤسسية. وبالإضافة إلى ما تقدم فقد تم تحليل بيانات الدراسة بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Statistical Package for Social Sciences) وخصوصاً استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) بغرض تحليل البيانات إحصائية.

ب- استخدام اختبار تحليل التباين (Two Ways - Analysis of Variance) (ANOVA) ذو الاتجاهين (F-Test)، بغرض إجراء المقارنة بين آراء فئات عينة الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الأخرى مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

\* تستلزم العديد من الممارسات المستخدمة حالياً (والتي تتطابق مع متطلبات قانون Sarbanes-Oxley Act الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أصحاب المصالح عام 2002) وجود لجنة إفصاح، وقد كان من المفترض أن توزع الباحثة الاستثناء على هذه الفتة، لكن لم تجد الباحثة لجنة إفصاح لدى المصارف الأردنية، لذلك فقد تم إلغاء ذلك، وللمزيد من المعلومات عن لجنة الانصاف يمكن الرجوع إلى (Institute of Internal Auditors, 2003).

## الدراسات السابقة

منذ عام عهد قريب بدأت العديد من الدراسات المحاسبية التي تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية ومن أهم هذه الدراسات دراسة الاتحاد الدولي للمحاسبين (من قبل مجموعة عمل Task Force) التابعة لمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2003)، بعنوان: "Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting - An International Perspective" ، أي "إعادة ثقة الجمهور في الإبلاغ الفالي (القواعد المالية)" - من منظور دولي" ، ودراسة (Yau, 2003)، بعنوان: "Corporate Governance and Performance: An Analysis of Listed Companies in China" ، أي "الحاكمية المؤسسية والأداء: تحليل الشركات المدرجة في الصين" ، ودراسة (Park, 2003)، بعنوان: "Essays in Banking and International Corporate Governance" ، أي "الحاكمية المؤسسية الدولية وقضايا مصرفية" ، ودراسة (Thabet, 2002)، بعنوان: "Factors Related to the Implementation of Corporate Governance" ، أي "العوامل المتعلقة بتطبيق الحاكمية المؤسسية" ، ودراسة (Margret, 2001)، بعنوان: "A History of Corporate Governance - An Australian Perspective" ، أي "تاريخ الحاكمية المؤسسية من المنظور الاسترالي" ، ودراسة (Archambeault, 2000)، بعنوان: "The Relation Between Corporate Governance Strength And Fraudulent Financial Reporting" ، أي "العلاقة بين قوة الحاكمية المؤسسية والقواعد المالية المتحالية".

وعلى المستوى العربي فقد تمت العديد من الدراسات منها دراسة (العشماوي، ٢٠٠٥)، بعنوان: "إطار محاسبي مقترن لدور حاكمية الشركات في تشريع سوق الأوراق المالية - مدخل تطيلي لتفعيل اقتصاد المعرفة" ، ودراسة (جمعة، ٢٠٠٤)، بعنوان: "التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقير الداخلي" ، ودراسة (دھمش و أبوزر، ٢٠٣)، بعنوان: "الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة" ، ودراسة (مطر، ٢٠٠٣)، بعنوان: "دور الاصحاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي" ، ودراسة (خليل وهلاي، ٢٠٠٣)، بعنوان: "نموذج مقترن لدعم اتخاذ القرارات الإدارية في إطار علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسي" ، ودراسة (نور والربيعي، ٢٠٠٣)، بعنوان: "قائمة القيمة المضافة أداة مهمة في تفصيل التحكم المؤسسي" ، ودراسة (احمد، ٢٠٠٣)، بعنوان: "دراسة اختيارية لأثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن" ، ودراسة (درويش، ٢٠٠٣)، بعنوان: "دور الاصحاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات - دراسة تحليلية ميدانية" ، ودراسة (فخرا وأخرون، ٢٠٠٣)، بعنوان: "أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية - دراسة تحليلية" ، ودراسة (الخاروف، ٢٠٠١)، بعنوان: "دور مراقب الحسابات في تعزيز التحكم المؤسسي" ، ودراسة (الحمد و المومني، ٢٠٠١)، بعنوان: "دراسة تحليلية لمدى الإفصاح المالي للشركات الصناعية الأردنية بهدف توسيع قاعدة المعلومات لتخذلي القرارات الاستثمارية" ، ودراسة (ناصف، ١٩٩١)، بعنوان: "حدود التوسيع في الإفصاح في ضوء توافق أهداف أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية" ،

وبعد العرض المتقدم للدراسات السابقة يمكن أن نخرج بنتيجة عامة وهي، ان الدراسات السابقة تناولت بشكل أو باخر المحاولات والتجارب الدولية لتطبيق الحكومية المؤسسية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان أغلبها كانت دراسات نظرية، كما أنها مجال للجدل والخلاف بين المنظمات المسئولة عن تطوير المحاسبة والتدقيق؛ لضمان جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل.

كما أن هذه الدراسات تناولت بعض آليات حاكمة الشركات دون الآليات الأخرى مثل: هيكل وخبرة مجلس الإدارة، قوة واستقلال مجلس الإدارة، وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية، والتزام الشركة بمعايير المحاسبة المحلية والدولية، واستقلال المدقق الخارجي، وقيام المدقق بتقييم الخدمات الاستشارية والإدارية للعميل، والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي للشركة، وتحديد إدراك الأطراف الأخرى المتضمنة في الحكومية مثل: المستثمرين والمدققين الداخليين. كما أن الدراسات السابقة لم تتعرض لأنماط آليات حاكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعاليتها، علاوة على ما سبق فإن هناك ندرة في الدراسات الميدانية في هذا المجال.

### الدراسة الميدانية

تناول الدراسة الميدانية خصائص عينة الدراسة، واختبار الفرضيات باستخدام الطرق الإحصائية المتعددة، كما تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي على البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، مع العلم بأنه قد تم توزيع (١٦٤) استبانة، تم استرداد (١١٥) استبانة صالحة للتحليل، كما سبق توضيحه وبذلك بلغت نسبة الاستجابة ٧٠% تقريباً.

كما تم اختبار ثبات أدلةقياس عن طريق استخدام اختبار (کرونباخ ألفا) حيث بلغت قيمة  $\alpha$  ككل = ٠,٨٤، وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة ٠,٦٠، كما تبين أن قيمة ألفا بالنسبة لفرضيات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة ٠,٦٠، حيث بلغت لفرضية الأولى ٠,٩٤، والثانية ٠,١٤، والثالثة ٠,٤٤، والرابعة ٠,٧٨، والخامسة ٠,٣٤، والستة ٠,٧٤، والسبعين ٠,٣٨.

وقد تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة على فقرات الإستبانة باستخدام التكرارات، والنسبة المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، كما تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة، واختبار (ANOVA) لاختبار الفروقات في آراء عينة الدراسة بشأن فرضيات الدراسة، وبناء على ما تقدم نعرض نتائج الدراسة الميدانية كما سيأتي.

### عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف عينة الدراسة، حيث تم تلخيص النتائج في الجداول التالية:

### الجدول (2) توزيع عينة الدراسة

نسبة	تكرار	الوظيفة الحالية
%٧,٠	٨	مدير عام
%١٢,٢	١٤	المساهمون المالكون %٥ فأكثر من رأس المال.
%٧,٠	٨	مدير التدقيق الداخلي
%٨,٧	١٠	مدقق خارجي
%١٩,١	٢٢	لجنة تدقيق
%٤٦,١	٥٣	عضو في مجلس الإدارة
%١٠٠	١١٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من أعضاء مجلس الإداره.

### الجدول (٣) المؤهل العلمي لعينة الدراسة

نسبة	تكرار	المؤهل
%٦٠,٩	٧٠	بكالوريوس
%١٥,٧	١٨	دبلوم دراسات عليا
%١٤,٨	١٧	ماجستير
%٧,٠	٨	دكتوراه
%١,٧	٢	أخرى
%١٠٠	١١٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ٦٠,٩% من العينة من حملة البكالوريوس، و ١٥,٧% من العينة من حملة دبلوم دراسات عليا، و ١٤,٨% من العينة من حملة الماجستير، و ٧% من حملة الدكتوراه، والباقي من حملة تخصصات أخرى. مما يدل على أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس.

### الجدول (٤) تخصص عينة الدراسة

نسبة	تكرار	التخصص
%٣٩,١	٤٥	المحاسبة
%٢٧,٠	٣١	إدارة أعمال
%١٥,٧	١٨	مالية ومصرفية
%١١,٣	١٣	اقتصاد
%٧,٠	٨	أخرى
%١٠٠	١١٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ٣٩,١% من العينة من حملة تخصص المحاسبة، و ٢٧% من العينة من حملة تخصص إدارة الأعمال، أما ١١,٣% من العينة من حملة تخصص الاقتصاد.

و١٥,٧% من العينة من حملة تخصص المالية والمصرفية، والباقي من حملة التخصصات الأخرى، مما يدل على أن النسبة الأكبر من العينة من حملة تخصص المحاسبة، وبما يتنااسب مع طبيعة أعمال عينة الدراسة.

جدول (٥) الخبرة العملية لعينة الدراسة

الفئة	المجموع	تكرار	نسبة
أقل من ٥ سنوات		٣١	%٢٧,٠
من ٥ سنوات وأقل من ١٠		٢٧	%٢٣,٥
من ١٠ سنوات وأقل من ١٥		٢٧	%٢٤,٥
من ١٥ سنة وأقل من ٢٠		٢١	%١٨,٣
من ٢٠ سنة فأكثر.		٩	%٧,٨
	١١٥		%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن %٢٧ من العينة تبلغ خبرتهم أقل من ٥ سنوات، و%٢٣,٥ من العينة تتراوح خبرتهم من ٥ سنوات وأقل من ١٠، و%٢٢,٥ من العينة تتراوح خبرتهم من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة، أما %١٨,٣ من العينة تتراوح خبرتهم من ١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة، و%٧,٨ من العينة تزيد خبرتهم عن ٢٠ سنة، مما يدل على أن الخبرة العملية لعينة متوسطة وليس طويلة.

الجدول (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المشاركة في الدورات التدريبية أو الندوات أو المؤتمرات أو المنتديات أو الحلقات النقاشية ذات العلاقة

ال الموضوع	نسبة المشاركة
الحاكمية المؤسسية	١
معايير الإبلاغ المالي الدولية	٢
معايير التدقيق الدولية	٣
معايير التدقيق الداخلي	٤
مبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة	٥
التشريعات والقوانين ذات العلاقة	٦

يتضح من الجدول رقم (٦) السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة حصلوا على دورات تدريبية أو ندوات أو مؤتمرات أو منتديات أو حلقات نقاشية خاصة بمبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة، والتشريعات والقوانين ذات العلاقة.

### عرض وتحليل نتائج الدراسة

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة وتحديد شائج الاختبارات، كما يتضح من الجدول (٧) التالي:

الجدول (٧) مقياس ليكرت الخمسي لعينة الدراسة

الوزن النسبي	الدرجة المعيارية	المقياس
%١٠٠	٥	عال جداً
%٨٠	٤	عال
%٦٠	٣	متوسط
%٤٠	٢	ضعيف
%٢٠	١	ضعيف جداً

لقد تم طرح ستة أسئلة للإجابة بشأنها في هذه الدراسة، وبخصوص السؤال الأول المتضمن مدى إدراك عينة الدراسة للمتطلبات القانونية والمتمثلة في قانون الشركات الأردني ١٩٩٧/٢٢ وتعديلاته، وقانون البنوك ٢٠٠٠/٢٨ وتعديلاته وتعليماته، وقانون الأوراق المالية ٢٠٠٢/٧٦ وتعليماته والمشتملة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية الصادرة عن (OECD)، فقد كانت إجابات عينة الدراسة بخصوص ضمان الأسس من أجل إطار حاكميه فاعل كما يتضح من جدول (٨) التالي:

الجدول (٨) نتائج ضمان الأسس من أجل إطار حاكميه فاعل

العبارة	الوسط	الانحراف	مستوى	الإدراك	الحسابي	المعياري	%
١١ تتحمل الأسواق المالية بكفاءة وتكامل وشفافية ويتاسب مع أحكام القوانين.	٤.٢٣٤٨	٠,٨٩١٧	٨٥	٠,٨٩١٧	٤.٢٣٤٨		
٢٢ تتوزع المسؤوليات بين الجهات المسئولة في التنظيم بوضوح لخدمة أصحاب المصالح.	٤.٠٤٣٩	١,٠٢٥٢	٨١	١,٠٢٥٢	٤.٠٤٣٩		
٣٣ يكون لدى السلطات الإشرافية والتنظيمية السلطة والموارد لتلبية واجباتهم بأسلوب مهني وموضوعي.	٤.١٤٩١	٠,٩١٤٣	٨٣	٠,٩١٤٣	٤.١٤٩١		
٤٤ تكون أحكام السلطات الإشرافية والتنظيمية في الوقت المناسب وشفافة ومفسرة بشكل تام وفي ضوء تطبيق المحايير المهنية.	٤.٠٧٨٣	١,٠٤٤١	٨٢	١,٠٤٤١	٤.٠٧٨٣		
المتوسط العام	٤,١٢٦٥	٠,٩٦٨٨	%٨٢				

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٨٠%-١٠٠%， بمتوسط عام ٨٢%， أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية تتضمن ضمان الأسس من أجل إطار حاكميه فاعل، مع الأخذ في الاعتبار أن أعلى إدراك للفقرة الأولى تليها الفقرة الثالثة والرابعة وأخيراً الثانية.

بخصوص القاعدة الثانية من قواعد الحاكمية المؤسسية المتعلقة بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحقوق الملكية فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (٩) التالي:

## الجدول (٩) نتائج حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحقوق الملكية

مستوى الإدراك %	الأحرف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
79	١,٠١٦٧	3.9652	٥٥ يكون لدى أصحاب المصالح حرية الحصول على المعلومات الهامة والملازمة، وذات العلاقة، على أساس منتظمة، وفي الوقت المناسب.
75	١,١٥٥١	3.7739	٦٦ يكون للمساهمين الحق في المشاركة في ارباح الشركة والقرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية، وإبلاغهم بشكل كافٍ عنها.
82	٠,٨١٣٩	4.113	٧٧ السماح للأسواق المالية بالرقابة على الشركات لتعمل بأسلوب كفاءة وشفافية.
81	٠,٩٤٠٠	4.0351	٨٨ تبين بوضوح القواعد والأحكام والإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق المالية والعمليات غير العادية والإفصاح عنها.
80	١,١١٥٩	3.9826	٩٩ تحدث العمليات وفق أسعار شفافية وبموجب ظروف وأوضاع عادلة لحماية حقوق جميع المساهمين.
%٧٩	١,٠٠٨٣	٤,٩٧٣٩	المتوسط العام

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠%-٧٩%، وما بين ٨٠%-١٠٠% للفقرات ٧، ٨، ٩، بمتوسط عام ٧٩%， أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية تتضمن ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحقوق الملكية، مع الأخذ في الاعتبار أن أعلى إدراك للفقرة السابعة تليها الفقرة الثامنة والتاسعة الخامسة، وأخيراً الفقرة السادسة.

بخصوص القاعدة الثالثة من قواعد الحاكمة المؤسسية المتعلقة بالمعاملة العادلة للمساهمين فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٠) التالي:

## جدول (١٠) نتائج المعاملة العادلة للمساهمين

مستوى الإدراك %	الأحرف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
79	١,٢٠٨٧	3.9391	١١٠ توجد حماية للأقلية من أيه أعمال تنتج عن سوء استعمال السلطة من قبل المساهمين المسيطرین، سواء أكان تمثيلهم بشكل مباشر أم غير مباشر، وأن يكون لديهم الوسائل الفاعلة لتعويضهم.
78	١,١٧٤٧	3.9035	١١١ يتم منع التعاملات الداخلية وسوء استخدام المعاملات الشخصية.
%٧٨,٥	١,١٩١٧	٣,٩٢١٣	المتوسط العام

الدكتورة عصاف إسحق محمد أبو زيد

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٨٠%-٦٠%، بمتوسط عام ٧٨,٥%， أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية تتضمن ضمان المعاملة العادلة للمساهمين، مع الأخذ في الاعتبار أن أعلى إدراك للفقرة العاشرة تليها الفقرة الحادية عشرة.

بخصوص القاعدة الرابعة من قواعد الحاكمية المؤسسية المتعلقة بدور أصحاب المصالح، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١١) التالي:

الجدول (١١) نتائج دور أصحاب المصالح

				العبارة
مستوى الإدراك	المعياري	الحسابي	الوسط	الاتحراف
٨١	١,٠٧٢٠	٤.٠٣٥١	١١٢	توجد قدرة لأصحاب المصالح بما في ذلك الموظفين الأفراد والجهات التي تمثلهم على إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة بحرية.

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٨٠%-٦٠%， بمتوسط عام ٨١%， أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان دور أصحاب المصالح.

بخصوص القاعدة الخامسة من قواعد الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالإفصاح والشفافية، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٢) التالي:

جدول (١٢) نتائج الإفصاح والشفافية

مستوى الإدراك %	الاتحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	
٧٨	١,١٤٣٧	٣.٩١٣	يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة والجوهرية عن أهداف المصرف والناتج المالية والتشغيلية.	١٣
٧٩	١,٠٨٣٦	٣.٩٦٥٢	يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة عن المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت وسياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	١٤
٨٠	١,٠٠٤٣	٣.٩٩١٣	يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الإدارة، ومؤهلاتهم، وعملية الاختيار، وأي لجان أخرى، وما إذا كانوا يعتبرون مستقلين من قبل	١٥

				المجلس.
83	٠,٩٣٨٨	4.1478	يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة والجوهرية عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.	١٦
78	٠,٩٤٧٢	3.9217	يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة بشأن عوامل المخاطر المتوفّع حدوثها.	١٧
79	١,٠٠٦٤	3.9279	يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة بخصوص مواضيع تتعلق بالموظفين.	١٨
78	١,١٠١٥	3.9123	يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة بخصوص هيكل وسياسات الحاكمة، وبشكل خاص محتوى أي قاعدة أو سياسة للحاكمية المؤسسيّة، والطريقة التي تطبق بها.	١٩
82	١,٠٥١٤	4.1071	تعد المعلومات المالية وغير المالية ويفصح عنها وفقاً لمعايير محاسبة ومالية عالية الجودة.	٢٠
83	١,٠٨٨٣	4.1304	تلزّم الشركات بالقيام بتدقيق سنوي من قبل مدقق قانوني مستقل، وكفاء، ومؤهل؛ لتقديم تأكيد خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم والبيانات المالية تمثل بعالة نتائج الأعمال والمركز المالي لجميع النواحي المالية.	٢١
84	١,٠٦٣٧	4.2087	يكون المدققون الخارجيون مسؤولين وعرضه للمساعدة من قبل المساهمين، ومسؤولين أمام الشركة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية التدقيق.	٢٢
79	١,٠١٦٧	3.9652	يلحق بإطار الحاكمة المؤسسيّة أسلوب فاعل يعزز التحليل، أو نصيحة المحظلين، والسماسرة ومن له علاقة باتخاذ القرارات من المستثمرين بعيداً عن التضارب في المصالح والذي يؤثر على المخاطر.	٢٣
المتوسط العام				
%٨٠	١,٠٤٠٠	4.0173	يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين %٦٠ - %٨٠ بالسبة للفقرات ١٢، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣ ومن %٨٠ - %١٠٠ بالسبة للفقرات ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢	

بمتوسط عام ٨٠% أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية تتضمن ضمان الإفصاح والشفافية. وبخصوص القاعدة السادسة من قواعد الحاكمة المؤسسية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٣) التالي:

جدول (١٣) نتائج مسؤوليات مجلس الإدارة

العبارة	النحو	المعنى	المعنى	النحو	مستوى الإدراك %
٢٢٤ يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية عالية، تأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح.	٤.١٩١٣	٠,٩٣٥٦	٤.١٩١٣	الاحتراف الحسابي	٨٤
٢٢٥ يؤدي المجلس وظائف أساسية تشمل مراجعة وتوجيه استراتيجية المؤسسة، ورسم الخطط الرئيسية للأعمال، ووضع سياسة مواجهة المخاطر، والميزانيات التقديرية السنوية.	٤.٠٩٥٧	٠,٨٦٨٢	٤.٠٩٥٧	الوسط المعياري	٨٢
٢٢٦ يتم مراقبة عملية الإفصاح والاتصالات وضبط فاعلية ممارسات الشركة، ومعالجة التضاربات المحتملة لمصالح الإدارة ومساهمين، وسوء استخدام الأصول، وسوء التصرف في عمليات الأطراف ذات العلاقة.	٤.٠٢٦١	٠,٩٢٢٠	٤.٠٢٦١	الافتراضي	٨١
٢٢٧ تضمن الشركة أمانة وسلامة المحاسبة ونظم الإبلاغ المالي، ونظم ملائمة مطبقة للرقابة، بما في ذلك التدقير المستقل، وعلى وجه الخصوص نظم بادارة المخاطر، والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بالقانون، والمعايير ذات العلاقة.	٣.٩٧٣٩	١,١١٩٦	٣.٩٧٣٩	المعنى	٧٩
٢٢٨ يتم تعين عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة (غير التنفيذيين) قادرين على ممارسة الحكم الشخصي المستقل لتأكيد وضمان استقامة وأمانة الإبلاغ المالي وغير المالي، ومراجعة عمليات الأطراف ذات العلاقة.	٣.٨٣٤٨	١,١٨٤١	٣.٨٣٤٨	المعنى	٧٧
٢٢٩ يتم تكوين لجان مجلس الإدارة، مع توضيح تنويعهم وتثقيفهم وتركيبتهم، وإجراءات عملهم، والإفصاح من قبل مجلس الإدارة.	٣.٩٣٠٤	١,١١٣٨	٣.٩٣٠٤	المعنى	٧٩
٣٣. يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة حرية الوصول للمعلومات الصحيحة وذات الصلة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم.	٤.٢٣٤٨	٠,٩٠١٥	٤.٢٣٤٨	المعنى	٨٥
<b>المتوسط العام لكافة الفقرات</b>					
٦٤	٤,٠٤١٠	١,٠٠٦٤	٤,٠٤١٠	المتوسط العام للفقرة	%٨١
	٤,٠١٩١	١,٠٤٧٩	٤,٠١٩١		%٨٠
يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٢٧% - ٦٠% بالنسبة للفقرات ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ومن ٨٠% - ١٠٠% بالنسبة للفقرات ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٢٧،					

أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية تتضمن ضمان مسؤوليات مجلس الإدارة.

وعموماً يتضح من نتائج تحليل أراء عينة الدراسة بشأن قواعد الحاكمة أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو العبارات السابقة بمتوسط عام ٤٠١٩١، وبانحراف معياري يبلغ ١,٠٤٧٩ فضلاً عن كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣)، كما يتضح أيضاً مدى أهمية كل فقرة من الفقرات السابقة وفقاً لإجابات عينة الدراسة حيث تبين أن الفقرتين (١، ٣٠) هما أكثر الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة بينما الفقرة (٦) هي أقل الفقرات ذات التوجه الإيجابي بين أفراد العينة، ولكن المتوسط العام للإدراك لكافة العبارات يبلغ حوالي ٨٠% أي أن المستوى العام للإدراك يعتبر عالياً جداً.

وبخصوص السؤال الثاني المتضمن إدراك عينة الدراسة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتمثلة في معايير المحاسبة الدولية، والمتمثلة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٤) التالي:

جدول (١٤) نتائج متطلبات معايير المحاسبة الدولية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإدراك %
يجب أن تمثل البيانات المالية المنشورة في مصرفك لمعايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح.	٤,٢٣٨٩	٠,٩١٨٨	٨٥
يجب أن تساعد البيانات المنشورة، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المستخدمين في توقع التتفقات النقية المستقبلية للمصرف.	٣,٩١١٥	١,٠٠٤٩	٨١
يجب أن تتصحح الإدارة عن مخالفة متطلب في أحد المعايير في حالة أن الامتثال له سيكون مضللاً لتحقيق العرض العادل للبيانات المالية، والطريقة التي تم تبنيها والاثر المالي لها.	٣,٩٣٨١	٠,٩٣٨١	٨٣
يجب أن يتضمن العرض العادل للبيانات المالية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية عن طريق توفير معلومات مناسبة وموثوقة ومفهومة وقابلة للمقارنة وتقدم إصلاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة	٤,٠١٧٩	١,٠٣٩٦	٨٢

الدولية غير كافية.			
79	٠,٩٦٧٨	٤,٠٢٦٥	يجب على المصرف الإفصاح عن القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته المحاسبية الختامية.
٧٥	١,١٧٦٧	٣,٦٧٥٧	توجد أهمية للإفصاح عن الأمور الطارئة والارتباطات بما فيها البنود خارج الميزانية.
٨٢	١,٠١٣٥	٣,٧٥٢٢	يجب على المصرف أن يفصح عن تحليل الأصول والالتزامات على أساس تصنيفها في مجموعات استحقاق على أساس الفترة المتبقية بتاريخ الميزانية العمومية حتى تواريخ الاستحقاق المتعاقد عليها.
٨١	٠,٩٨٤١	٤,٠٧٠٢	يجب على المصرف أن يفصح عن آية عناصر هامة لأصوله والتزاماته، وكذلك عن مبلغ صافي الاكتشاف للعملات الأجنبية الهامة.
٨٠	٠,٩٨٥٢	٣,٩٤٧٤	يجب على إدارة المصرف الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشأن المخاطر العامة للمصرف.
٧٩	١,١١١٥	٣,٧٤٥٦	توجد حاجة للإفصاح عن السياسات المحاسبية للعمليات المتعلقة بالبنود المشتركة بينهما عند قيام المصرف بعمليات مع أطراف ذات علاقة.
%٨٠,٧	١,٠١٤٠	٣,٩٣٢٤	المتوسط العام

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠% - ٨٠% بالنسبة للفقرات ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤٠ و ١٠٠% - ٨٠% بالنسبة للفقرات ٣١، ٣٢، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٣، ٣٩، ٣٨، ٣٧، أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

و عموماً يتضح من نتائج تحليل أراء عينة الدراسة بشأن إدراك معايير المحاسبة الدولية، أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو العبارات السابقة بمتوسط عام ٣,٩٣٢٤، وبانحراف معياري يبلغ ١,٠١٤٠، فضلاً عن كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣)، كما يتضح أيضاً مدى أهمية كل فقرة من الفقرات السابقة وفقاً لإجابات عينة الدراسة حيث تبين أن الفقرة ٣١ هي أكثر الفقرات ذات التوجّه الإيجابي من قبل أفراد العينة بينما الفقرة ٣٦ هي أقل الفقرات ذات التوجّه الإيجابي بين أفراد العينة، ولكن المتوسط العام للإدراك لكافة العبارات يبلغ حوالي ٧,٨٠%， أي أن المستوى العام للإدراك يعتبر عالياً جداً.

وبخصوص السؤال الثالث والمتضمن إدراك عينة الدراسة بالمتطلبات المهنية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية والمتمثلة في معايير التدقيق الداخلي الدولية، والمشمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٥) التالي:

جدول (١٥) نتائج متطلبات معايير التدقيق الداخلي

العبارة	الوسط الحسابي	الافتراض المعياري	مستوى الإدراك %
ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية لأنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي في لائحة تتسم مع المعايير ويوافق عليه مجلس إدارة المصرف.	٤,٢٥٢٢	٠,٨٢٥٥	٨٥
ينبغي أن يكون التدقيق الداخلي نشاطاً مستقلاً، وأن يتسم المدققون الداخليون بالموضوعية وبالكفاءة والعتاهية المهنية اللازمة في أداء عملهم.	٤,٠٣٥١	١,٠٣٨٤	٨١
ينبغي أن يعمل مدير التدقيق الداخلي على تطوير والمحافظة على تأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي وعليه كذلك مراقبة استمرار فاعليتها.	٤,١٥٦٥	٠,٩٦٩٦	٨٣
ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق الداخلي للتقدير والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحاكمة المؤسسية باستخدام طرق منظمة ومنضبطة.	٤,٢٣٤٨	٠,٨٤١١	٨٥
ينبغي على المدققين الداخليين المحافظة على نظام لمراقبة سير النتائج وإيصال نتائج المهمة إلى مجلس الإدارة، والإدارة العليا، ولجنة التدقيق.	٤,٠٣٤٨	١,٠٧٥٤	٨١
ينبغي على مدير التدقيق الداخلي مناقشة الإدارة العليا عند قبولها مستوى من المخاطر لا يعد مقبولاً على مستوى المصرف، وإذا نشأ خلاف بسبب ذلك أن يقدموا تقريراً بذلك إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق لفض النزاع.	٣,٩٥٦٥	١,٠٨٧٣	٧٩
المتوسط العام	٤,١١١٦	٠,٧٩٢٨	%٨٢

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٨٠%-١٠٠% بالنسبة لجميع الفقرات، ما عدا الفقرة ٤٦ فقوع ما بين ٦٠%-٨٠%， بمتوسط عام ٨٢، أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بالمتطلبات المهنية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

وعومما يتضح من نتائج تحليل آراء عينة الدراسة بشأن إدراك المتطلبات المهنية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو العبارات السابقة بمتوسط عام ١١٦،٤، وبانحراف معياري يبلغ ٧٩٢٨،٠، فضلاً عن كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أدلة القياس (٣)، كما يتضح أيضاً مدى أهمية كل فقرة من الفقرات السابقة وفقاً لإجابات عينة الدراسة حيث تبين أن الفقرات ٤١ و ٤٤ هي أكثر الفقرات ذات التوجّه الإيجابي من قبل أفراد العينة بينما الفقرة ٤٦ هي أقل الفقرات ذات التوجّه الإيجابي بين أفراد العينة، ولكن المتوسط العام للإدراك لكافة العبارات يبلغ حوالي ٨٢٪، أي أن المستوى العام للإدراك يعتبر عالياً جداً.

وبخصوص السؤال الرابع والمتضمن إدراك عينة الدراسة للمتطلبات المتعلقة بمعايير التدقيق الدولية، والمشتملة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٦) التالي:

جدول (١٦) نتائج متطلبات معايير التدقيق الدولية

العبارة	الوسط الحسابي	الاتجاه المعياري	مستوى الإدراك %
٤٧ تقع المسؤولية لمنع واكتشاف الخطأ والغش على كل من الأشخاص المكلفين بالحاكمية والإدارة.	٤,١١٤٠	٠,٩١٩٤	٨٢
٤٨ تحتاج إدارة المصرف وبإشراف الأشخاص المكلفين بالحاكمية إلى وضع الأسلوب الصحيح، وإنشاء ثقافة للأمانة والأخلاق العالية، والمحافظة عليها، وإنشاء الأنظمة والبيئة الرقابية المناسبة لمنع واكتشاف الخطأ والغش داخل المصرف.	٤,٠٠٨٨	٠,٩٤٥٣	٨٠
٤٩ تتضمن مسؤولية الأشخاص المكلفين بالحاكمية في المصرف ضمان أمانة النظم المحاسبية والتقرير المالي للمصرف، من خلال إشراف الإدارة، وأن تكون الأنظمة والبيئة الرقابية المناسبة قد وضعت في الموضع الصحيح أو الملائم، بما في ذلك الذين يتبعون المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام بالقانون.	٤,٢١٧٤	٠,٨٢٤٨	٨٤
٥٠ لا يمكن للمدقق أن يحصل على تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، بسبب المخاطر الموروثة.	٣,٧٢١٧	١,٠٨٨٦	٧٤

٨١	١,٩٤٩٢	٤,٠٢٦٥	يجب على المدقق إثاء التخطيط لعملية التدقيق أن يتناقش مع الأعضاء الآخرين في فريق التدقيق، والاستفسار من الإدارة بشأن الحصول على فهم لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية التي وضعتها لمواجهة المخاطر، وأنظمة الموضوعة لمنع واكتشاف الخطأ.	٥١
٨٢	١,٠٢٢٥	٤,٠٨٨٥	تقع على المدقق مسؤولية إبلاغ الإدارة أو الأشخاص المكلفين بالحاكمية عن وجود تحريف ناتج عن الغش أو الاشتباه بوجوده.	٥٢
٧٧	١,١٨٦٣	٣,٨٦٨٤	إن مسؤولية المدقق تتضمن النظر في مدى صحة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد البيانات المالية، وفيما إذا كانت هناك شكوك مادية تحتاج للإفصاح عنها بشأن ذلك.	٥٣
٧٩	١,١٠٧٦	٣,٩٦٥٢	يجب على المدقق النظر في الخلافات مع الإدارة بشأن الأمور التي من الممكن بمجملها أو بشكل فردي أن تكون هامة بالنسبة للبيانات المالية أو لقرير المدقق.	٥٤
٪٧٩	١,٠٠٥٤	٤,٠٠١٣	المتوسط العام	

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٪٦٠ - ٪٨٠ بالنسبة للفقرات ٥٠، ٥٣، ٥٤ و ما بين ٪١٠٠ - ٪٨٠ بالنسبة للفقرات ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بالمتطلبات المهنية المتعلقة بمعايير التدقيق الدولية.

و عموماً يتضح من نتائج تحطيل أراء عينة الدراسة بشأن إدراك المتطلبات المهنية لمعايير التدقيق الدولية، أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو العبارات السابقة بمتوسط عام ٤,٠٠١٢، وبانحراف معياري يبلغ ١,٠٠٥٤، فضلاً عن كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط إدراة القبابس (٣)، كما يتضح أيضاً مدى أهمية كل فقرة من الفقرات السابقة وفقاً لإجابات عينة الدراسة حيث تبين أن الفقرة ٤٩ هي أكثر الفقرات ذات التوجّه الإيجابي من قبل أفراد العينة بينما الفقرة ٥٠ هي أقل الفقرات ذات التوجّه الإيجابي بين أفراد العينة، ولكن المتوسط العام للإدراك لكافّة العبارات يبلغ حوالي ٪٧٩، أي أن المستوى العام للإدراك يعتبر عالياً.

وبخصوص السؤال الخامس والمتضمن إدراك عينة الدراسة للمتطلبات المهنية المتعلقة بقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، والمسمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٧) التالي:

جدول (١٧) نتائج متطلبات قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

مستوى الإدراك %	الأحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	
88	٠,٨١٦٣	٤,٤١٧٤	يجب أن يتضمن إطار الأخلاق المهنية قواعد تفرض على المحاسبين مبادئ أساسية تشمل: النزاهة، وال موضوعية، والكفاءة والغاية المهنية، والسرية، والسلوك المهني، والمعايير الفنية.	٥٥
79	٠,٩٩٤٥	٣,٩٥٥٨	توجد حاجة بأن يشمل إطار الأخلاق، قواعد لحل التعارضات الأخلاقية.	٥٦
79	١,٠٨٥٠	٣,٩٦٤٦	يجب أن يمتنع المحاسبون عن الموافقة أو القيام بخدمات مهنية إن كانوا غير مؤهلين بتنفيذها ما لم يحصلوا على الاستشارة الكفوءة والمساعدة التي تمكّنهم من الأداء المرضي لها.	٥٧
78	١,٢١٥٠	٣,٩٢١٧	يجب على المشرفين في المصرف إرشاد المحاسبين والإشراف عليهم ومطابتهم بتأكيد خطري يثبت فهم المتطلبات الأخلاقية للمهنة.	٥٨
76	١,١١٩٩	٣,٧٩١٣	يجب على المحاسب المهني الذي يطلب منه أن يحل محل محاسب آخر أن يتتأكد من وجود أسباب مهنية تبرير عدم قبوله ذلك التعيين.	٥٩
79	١,١٥٢٥	٣,٩٣٠٤	يجب على المصرف الالتزام بالقوانين التي تدعوه إلى توفير المنافسة بين المتقدمين لشغل الوظيفة.	٦٠
%79.8	١,٠٦٣٨	٣,٩٩٦٨	المتوسط العام	

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠%-٨٠% بالنسبة للفقرات ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠ و ٦١٠%-١٠٠% بالنسبة ل الفقرة ٥٥، أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بالمتطلبات المهنية المتعلقة بقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

وعموماً يتضح من نتائج تحليل أراء عينة الدراسة بشأن إدراك قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو العبارات السابقة بمتوسط عام ٣,٩٩٦٨، وبانحراف معياري يبلغ ١,٠٦٣٨، فضلاً عن كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣)، كما يتضح أيضاً مدى أهمية كل فقرة من الفقرات السابقة وفقاً لإجابات

عينة الدراسة حيث تبين أن الفقرة ٥٥ هي أكثر الفقرات ذات التوجّه الإيجابي من قبل أفراد العينة بينما الفقرة ٥٩ هي أقل الفقرات ذات التوجّه الإيجابي بين أفراد العينة، ولكن المتوسط العام للإدراك لكافة العبارات يبلغ حوالي ٧٩,٨ %، أي أن المستوى العام للإدراك يعتبر عالياً.

وبخصوص السؤال السادس والمتضمن إدراك عينة الدراسة للمتطلبات المهنية المتعلقة بقواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين، والمسمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والتوصيات الأردنية، فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يتضح من جدول (١٨) التالي:

جدول (١٨) نتائج متطلبات قواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين

العبارة	الوسط الحسابي	الاتحراف القياسي	مستوى الإدراك %
ينبغي على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة، ونزاهة، ودقة، ومسؤولية، والمحافظة على القانون.	٤,٤٧٨٣	٠,٨٨٢٠	٩٠
ينبغي على المدققين الداخليين أن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو من المفترض أن تضعف عملية التقييم.	٣,٩٢١٧	١,٠٠١٣	٧٨
ينبغي على المدققين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم للحنة التدقيق.	٤,٠٩٧٣	١,٠٣٤٧	٨٢
ينبغي على المدققين الداخليين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون فيها.	٤,٣٤٧٨	٠,٩٩١٥	٨٧
ينبغي على المدققين الداخليين أن يؤدوا خدمات التدقيق الداخلي طبقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	٤,٢٠٨٧	١,٠١٣٠	٨٤
ينبغي على المدققين الداخليين أن يطوروا وباستمرار كفاءتهم وفاعلية وجودة خدماتهم.	٤,١٣٩١	١,١١٥١	٨٣
المتوسط العام	٤,١٩٨٨	١,٠٠٦٢	%٨٤

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٨٠%-١٠٠% بالنسبة لجميع الفقرات، عدا الفقرة ٦٢ حيث تقع ما بين ٦٠%-٨٠% أي أن عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمن الالتزام بالمتطلبات المهنية المتعلقة بقواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين.

وعموماً يتضح من نتائج تحليل أراء عينة الدراسة بشأن إدراك قواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين، أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو العبارات السابقة بمتوسط عام ١٩٨٨، وبانحراف معياري يبلغ ١,٠٦٣٨، فضلاً عن كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣)، كما يتضح أيضاً مدى أهمية كل من الفقرات السابقة وفقاً لإجابات عينة الدراسة حيث تبين أن الفقرة ٦١ هي أكثر الفقرات ذات التوجّه الإيجابي من قبل أفراد العينة بينما الفقرة ٦٢ هي أقل الفقرات ذات التوجّه الإيجابي بين أفراد العينة، ولكن المتوسط العام للإدراك لكافة العبارات يبلغ حوالي ٨٤%， أي أن المستوى العام للإدراك يعتبر عالياً جداً. وتأسساً على ما تقدم يمكن تلخيص النتائج العامة لإجابات عينة الدراسة كما يتضح في الجدول (١٩) التالي:

جدول (١٩) النتائج العامة لعينة الدراسة

المتطلبات	المتوسط العام	قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين	معايير التدقيق الدولي	معايير المحاسبة الدولية	قواعد الحاكمة المؤسسية	مستوى % الإدراك	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
١	٤,٠٤٣٣	٣,٩٩٦٨	٤,١١١٦	٣,٩٣٢٤	٤,٠٩١	٨٠	١,٠٤٧٩	١,٠٤٧٩
٢	٥	٥	٣	٣	٢	٨٠,٧	١,٠١٤٠	٠,٧٩٢٨
٤	٤	٤	٢	٢	١	٨٢	١,٠٠٥٤	٤,٠٠١٣
٥	٥	٥	٣	٣	٣	٧٩	١,٠٦٣٨	٣,٩٩٦٨
٦	٦	٦	٤	٤	٤	٧٩,٨	١,٠٠٦٢	٤,١٩٨٨
						٨٤	٠,٩٨٨٣	٤,٠٠٤٣٣
						٨٠,٩		

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠%-١٠٠% بالنسبة لجميع المتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية، أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون هذه المتطلبات بدرجة من عالية إلى عالية جداً، كما أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو العبارات السابقة بمتوسط عام يبلغ ٤,٠٤٣٣، وبانحراف معياري يبلغ ٠,٩٨٨٣، كما يتضح أيضاً مدى أهمية كل متطلب من المتطلبات السابقة وفقاً لإجابات عينة الدراسة حيث تبين أن المتطلب ٦ هو أكثر المتطلبات ذات التوجّه الإيجابي من قبل أفراد العينة بينما المتطلب ٤ أقل المتطلبات ذات التوجّه الإيجابي بين أفراد العينة، ولكن المتوسط العام للإدراك لكافة المتطلبات يبلغ حوالي ٨٠,٩ ، أي أن المستوى العام للإدراك يعتبر عالياً جداً.

### عرض وتحليل نتائج اختبارات فرضيات الدراسة

لقد تم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات وهي: تقبل الفرضية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية ( $SIG$ ) أكبر من ٠,٠٥ وترفض الفرضية ( $H_1$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية ( $SIG$ ) أقل من ٠,٠٥، وفيما يلي عرض وتحليل لنتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

اختبار الفرضية الأولى للدراسة: لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي تشير إلى أنه: لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بدور القوانين والأنظمة والتعليمات في تحسين الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، ولقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة  $T$  المحسوبة = ١٨,٧٦٦ أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار سالفه الذكر ترفض الفرضية العدية ( $H_0$ ) وتقبل الفرضية البديلة ( $H_a$ )، وهذا يعني يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات القانونية والأنظمة والتعليمات بشأن تحسين الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، وذلك كما يتضح من الجدول (٢٠) التالي:

جدول (٢٠) اختبار الفرضية الأولى

## (One Sample T-test) باستخدام اختبار

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
٤,٠٢٤٦	رفض	صفر	١,٩٨١	١٨,٧٦٦

اختبار الفرضية الثانية للدراسة: لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الثانية للدراسة والتي تشير إلى أنه: لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بدور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، ولقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة  $T$  المحسوبة = ١٥,٢٨١ أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار سالفه الذكر ترفض الفرضية العدية ( $H_0$ ) وتقبل الفرضية البديلة ( $H_a$ )، وهذا يعني أنه يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في تحسين الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، وذلك كما يتضح من الجدول (٢١) التالي:

جدول (٢١) اختبار الفرضية الثانية

## (One Sample T-test) باستخدام اختبار

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
٣,٩٢٤٩	رفض	صفر	١,٩٨١	١٥,٢٨١

اختبار الفرضية الثالثة للدراسة: لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الثالثة للدراسة والتي تشير إلى أنه: لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات معايير التدقيق الداخلي في تحسين الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، ولقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة  $T$  المحسوبة = ١٧,٥٧٧ أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار سالفه الذكر ترفض الفرضية العدية ( $H_0$ ) وتقبل الفرضية البديلة ( $H_a$ )، وهذا يعني يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات معايير التدقيق الداخلي

في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، وذلك كما يتضح من الجدول (٢٢) التالي:

جدول (٢٢) اختبار الفرضية الثالثة

باستخدام اختبار (One Sample T-test)

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
٤,١١٢٥	رفض	صفر	١,٩٨١	١٧,٥٧٧

اختبار الفرضية الرابعة للدراسة: لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الرابعة للدراسة والتي تشير إلى أنه: لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات معايير التدقيق الدولية في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، ولقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة T المحسوبة = ١٦,٣٧ أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار سالفة الذكر ترفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وتقبل الفرضية البديلة ( $H_a$ )، وهذا يعني يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات معايير التدقيق الدولية في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، وذلك كما يتضح من الجدول (٢٣) التالي:

جدول (٢٣) اختبار الفرضية الرابعة

باستخدام اختبار (One Sample T-test)

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
٤,٠٠١٩	رفض	صفر	١,٩٨١	١٦,٣٧

اختبار الفرضية الخامسة للدراسة: لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الخامسة للدراسة والتي تشير إلى أنه: لا يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، ولقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة T المحسوبة = ١٥,١٥ أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار سالفة الذكر ترفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وتقبل الفرضية البديلة ( $H_a$ )، وهذا يعني أنه يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين الموظفين والمحترفين في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني ، وذلك كما يتضح من الجدول (٢٤) التالي:

جدول (٤) اختبار الفرضية الخامسة  
باستخدام اختبار (One Sample T-test)

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
٣,٩٩٨٣	رفض	صفر	١,٩٨١	١٥,١٥

لأختبار الفرضية السادسة للدراسة: لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لبيان فوائد السلوك المهني للمدققين الداخليين في تحسين الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، ولقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة  $T$  المحسوبة = ١٨,٢٩٧ أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار سالفة الذكر ترفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وتقبل الفرضية البديلة ( $H_a$ )، وهذا يعني أنه يوجد إدراك لدى المكلفين بالحاكمية المؤسسية بمتطلبات فوائد السلوك المهني للمدققين الداخليين في تحسين الحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، وذلك كما يتضح من الجدول (٢٥) التالي:

جدول (٢٥) اختبار الفرضية السادسة

باستخدام اختبار (One Sample T-test)

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
٤,١٩٨	رفض	صفر	١,٩٨١	١٨,٢٩٧

### الخلاصة والنتائج

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحاكمة المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين؛ وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام ٢٠٠٢.

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حاكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل، بما يحمل على سلامة الاقتصاديات، وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، لذلك استهدفت هذه الدراسة قياس مدى إدراك المكلفين بالإدارة للمتطلبات المحاسبية للحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية الأردنية، وبعد العرض والتحليل والقييم فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ركزت الدراسات السابقة على النواحي النظرية بشأن نشر المعرفة عن الحاكمة المؤسسية لدعم اقتصاديات الدول المتقدمة أو الناشئة (الأخذة في النمو) والنامية، ولم تتفق

تلك الدراسات على مفهوم محدد للحاكمية المؤسسية، وقد أدى ذلك إلى عدم اتساق التطبيق في مختلف دول العالم التي أعدت أدلة أو مبادئ للحاكمية المؤسسية، كما أن هناك دوراً مهماً لمجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة نيابة عن المساهمين، وتقدير مدى التزامها بالمعايير المؤسسية، كما تم التركيز على دور المديرين، وخصوصاً المدير التنفيذي العام، والذي يقع على عاتقهم الالتزام بإنجاح الشركة، من خلال المحافظة على معايير عالية من المسؤولية والأخلاق.

٢- إن عينة الدراسة لم تحصل على القدر الكافي من الدورات التدريبية فقد تراوحت النسبة ما بين ٢٧٪ - ٥٢٪، ف شأن الحاكمة المؤسسية (٢٧٪)، أما معايير الإبلاغ المالي (٣٣٪)، ومعايير التدقيق الدولية (٣٦,٥٪)، ومعايير التدقيق الداخلي الدولية (٣٨,٨٪)، ومبادئ وقواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة (٥٢,٢٪)، والتشريعات والقوانين ذات العلاقة (٥٢,٢٪)، وجميع هذه النسب أقل من (٦٠٪) والتي تعتبر النسبة المقبولة.

٣- إن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة للمتطلبات القانونية، والمتمثلة في قانون الشركات الأردني رقم ١٩٩٧/٢٢ وتعديلاته، وقانون البنوك ٢٠٠٠/٢٨ وتعديلاته وتعلیماته، وقانون الأوراق المالية ٢٠٠٢/٧٦ وتعلیماته والمشمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) ما يلي:

١/٣ بخصوص ضمان الأسس من أجل إطار حاكميه فاعل، فقد اتضح أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٨٠٪ - ١٠٠٪ بمتوسط عام ٨٢٪، أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الأسس من أجل إطار حاكميه فاعل، وكانت أعلى درجات أو مستويات الإدراك للعبارة المتعلقة بأن الأسواق المالية تعمل بكفاءة وتكامل وشفافية وباتساق مع أحكام القوانين، وأقل مستوى إدراك كان يتمثل بتوزيع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة في التنظيم بوضوح لخدمة أصحاب المصالح.

٢/٣ بخصوص حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحقوق الملكية فقد اتضح أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠٪ - ٨٠٪ لبعض الفقرات ومن ٨٠٪ - ١٠٠٪ للفقرات الأخرى، بمتوسط عام ٧٩٪، أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحقوق الملكية، مع الأخذ في الاعتبار أن أعلى إدراك للفقرة المتعلقة بالسماسح للأسواق المالية بالرقابة على الشركات لعمل بأسلوب كفء وشفاف، وأن أقل إدراك كان للعبارة التي تشير إلى أنه: "يكون للمساهمين الحق في المشاركة في أرباح الشركة والقرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية، وإبلاغهم بشكل كافٍ عنها".

٣/٣ بخصوص المعاملة العادلة للمساهمين، فقد اتضح أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠٪ - ٨٠٪، بمتوسط عام ٧٨,٥٪، أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان المعاملة العادلة للمساهمين، مع الأخذ في الاعتبار أن أعلى إدراك كان للفقرة التي تشير إلى أنه: "توجد حماية للاقلية من آية أعمال تنتج عن سوء استخدام السلطة من قبل المساهمين المسيطرین، سواء أكان تمثيلهم بشكل مباشر أم غير مباشر، وأن يكون لديهم الوسائل الفاعلة لتعويضهم". بينما أقل مستوى

إدراك كان للفقرة التي تشير إلى أنه: " يتم منع التعاملات الداخلية وسوء استخدام المعاملات الشخصية".

٤/٣ بخصوص دور أصحاب المصالح، فقد يتضح أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٨٠%-١٠%، بمتوسط عام ٨١%， أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان دور أصحاب المصالح. وقد بلغ أعلى مستوى إدراك الفقرة التي تشير إلى الآتي: " توجد قررة لأصحاب المصالح بما في ذلك الموظفين الأفراد والجهات التي تنتهي على إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة بحرية".

٥/٣ بخصوص الإفصاح والشفافية، فقد يتضح أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠%-٨٠%， بالنسبة لبعض العبارات، ومن ٨٠%-١٠% بالنسبة للبعض الآخر، بمتوسط عام ٨٠%， أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الإفصاح والشفافية. وقد بلغ أعلى مستوى إدراك للفقرة التالية: " يكون المدققون الخارجيون مسؤولين وعرضه للمعاملة من قبل المساهمين، ومسؤولين أمام الشركة لممارسة الخاتمة المهنية عند قيامهم بعملية التدقيق"، بينما بلغ أقل مستوى إدراك للفقرات التالية:

١/٥/٣ يشمل الإفصاح عن المعلومات الهامة والجوهرية لأدوار المصرف والنتائج المالية والتشغيلية.

٢/٥/٣ يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة بشأن عوامل المخاطر المتوقع حدوثها.

٣/٥/٣ يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة بخصوص هيكل وسياسات الحاكمة، وبشكل خاص محتوى أي قاعدة أو سياسة للحاكمية المؤسسية، والطريقة التي تطبق بها.

٦/٣ بخصوص مسؤوليات مجلس الإدارة، فقد يتضح أن مستوى الإدراك يقع ما بين ٦٠%-٨٠% لبعض الفقرات، ومن ٨٠%-١٠% لبعض الفقرات الأخرى، بمتوسط عام ٨١%， أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان مسؤوليات مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر العبارات إدراكاً كانت العبارة التي تشير إلى الآتي: " يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة حرية الوصول للمعلومات الصحيحة ذات الصلة وفي الوقت المناسب لتمكنهم من القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم"، بينما بلغ أقل مستوى إدراك للفقرة التي تشير إلى الآتي: " يتم تحديد عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة (غير التنفيذيين) قادرٍين على ممارسة الحكم الشخصي المستقل لتأكيد وضمان استقامة وأمانة الإبلاغ المالي وغير المالي، ومراجعة عمليات الأطراف ذات العلاقة".

٤- إن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتمثلة في معايير المحاسبة الدولية، والمشمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، يقع ما بين ٦٠%-٨٠% لبعض الفقرات، ومن ٨٠%-١٠% بالنسبة لبعض الفقرات الأخرى، بمتوسط عام ٨٠,٧%， أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. وقد بلغ أعلى إدراك للفقرة التي تشير إلى الآتي:

- ٤/١ " يجب أن تتمثل البيانات المالية المنصورة في مصرف لك لمعايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح".
- وأقل الفقرات إدراكاً كانت الفقرة التي تشير إلى الآتي:
- ٤/٢ " توجد أهمية للإفصاح عن الأمور الطارئة والارتباطات بما فيها البنود خارج الميزانية".
- ٥- إن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة للمطالبات المهنية لمعايير التدقيق الداخلي، والمشمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، يقع ما بين ٦٠%-٨٠%، بمتوسط عام ٨٢٪، أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بالمتطلبات المهنية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وقد بلغ أعلى إدراك في الفقرات التي تشير إلى الآتي:
- ٥/١ " ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية لأنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي في لائحة تنسيق مع المعايير ويوافق عليه مجلس إدارة المصرف"
- ٥/٢ " ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق الداخلي التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحاكمة المؤسسية باستخدام طرق منظمة ومنضبطة".
- وأقل الفقرات إدراكاً كانت الفقرة التي تشير إلى الآتي:
- ٥/٣ " ينبغي على مدير التدقيق الداخلي مناقشة الإدارة العليا عند قبولها مستوى من المخاطر لا يعد مقبولاً على مستوى المصرف، وإذا نشأ خلاف بسبب ذلك أن يقدمما تقريراً بذلك إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق لغض النزاع".
- ٦- إن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة للمطالبات المهنية المتعلقة بمعايير التدقيق الدولي، والمشمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، يقع ما بين ٦٠%-٨٠%، وبالنسبة لبعض الفقرات، ومن ٧٩٪، أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بالمتطلبات المهنية المتعلقة بمعايير التدقيق الدولي، وقد بلغ أعلى إدراك للعبارة التي تشير إلى الآتي:
- ٦/١ " تتضمن مسؤولية الأشخاص المكلفين بالحاكمية في المصرف ضمان أمانة النظم المحاسبية والتقرير المالي للمصرف، من خلال إشراف الإدارة، وأن تكون الأنظمة والبيئة الرقابية المناسبة قد وضعت في الموضع الصحيح أو الملائم، بما في ذلك الذين يتبعون المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام بالقانون".
- وكان الفرق الأقل إدراكاً تشير إلى الآتي:
- ٦/٢ " لا يمكن للدقّق أن يحصل على تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريرات المادية في البيانات المالية، بسبب المخاطر الموروثة".
- ٧- إن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة للمطالبات المهنية المتعلقة بقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، والمشمولة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، يقع ما بين ٦٠%-٨٠%، وبالنسبة لبعض الفقرات، وما بين ٧٩,٨٪، أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام

بالمتطلبات المهنية المتعلقة بمعايير التدقيق الدولية. وقد بلغ أعلى إدراك للعبارة التي تشير إلى الآتي:

١/٧ "يجب أن يتضمن إطار الأخلاق المهنية قواعد تفرض على المحاسبين مبادئ أساسية تشمل: النزاهة، والموضوعية، والكفاءة والعلمية المهنية، والسرية، والسلوك المهني، والمعايير الفنية".

كما بلغ أقل مستوى إدراك للعبارة التي تشير إلى الآتي:

٢/٧ "يجب على المحاسب المهني الذي يطلب منه أن يحل محل محاسب آخر أن يتتأكد من وجود أسباب مهنية تبرر عدم قوله ذلك التحبيط".

٨- إن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة للمتطلبات المهنية المتعلقة بقواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين، والمشتملة ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) والقوانين الأردنية، يقع ما بين ٨٠%-١٠٠% بالنسبة لجميع الفقرات، بمتوسط عام ٨٤%， أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن القوانين الأردنية تتضمن ضمان الالتزام بالمتطلبات المهنية المتعلقة بقواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين، وقد بلغ أعلى إدراك للعبارة التي تشير إلى الآتي:

١/٨ "ينبغي على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة، ونزاهة، ودقة، ومسؤولية، والمحافظة على القانون".

كما بلغ أقل مستوى إدراك للعبارة التي تشير إلى الآتي:

٢/٨ "ينبغي على المدققين الداخليين أن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو من المفترض أن تضعف عملية التقييم".

### توصيات الدراسة

بناءً على النتائج السابقة تقترح الدراسة التوصيات التالية:

أولاً: توصي الدراسة مجلس مفروضي هيئة الأوراق المالية بضرورة التنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة، ومراقبة الشركات، والبنك المركزي الأردني، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والمجمع العربي للمحاسبين، والخبراء من أجل إصدار دليل للحاكمية المؤسسية لجميع الشركات المساهمة العامة والخاصة الأردنية.

ثانياً: توصي الدراسة مجلس مفروضي هيئة الأوراق المالية تعديل تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة بقرار رقم ٢٠٠٤/٥٣ والمعدلة بالقرار رقم ٢٠٠٥/٢٥٧ مادة (٤)، بحيث يتضمن التقرير السنوي للشركة بالإضافة إلى كلمة رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مجلس الإدارة، والبيانات المالية السنوية، وتقرير مدقق الحسابات، أن يتضمن تقريراً عن الحاكمة المؤسسية، وكذلك نصوص المادتين (٦) و(٧) بخصوص التقارير ربع السنوية ونصف السنوية.

ثالثاً: توصي الدراسة بأن تأخذ هيئة الأوراق المالية القيادة في تحسين نظام حاكمة الشركات، وأن تأخذ الهيئة في اعتبارها التغيرات الهامة منها: التزام أعضاء مجلس الإدارة ببرنامج تعليمي مستمر يحتوي على عدد معين من ساعات دراسية معتمدة سنوياً.

رابعاً: توصي الدراسة البنك المركزي الأردني بضرورة تعديل إرشادات الحاكمة المؤسسية الصادر عام ٢٠٠٤ بناء على مبادئ الحاكمة المؤسسية الصادرة عن (OECD) عام

١٩٩٩ لتعديلها بناء على مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادر عن (OECD) عام ٢٠٠٤؛ لتجنب جوانب عدم الانفاق معها، مع الأخذ بعين الاعتبار بضرورة إعادة النظر في بنود دليل إرشادات الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني؛ وذلك لوجود تشابك وتكرار لبعض هذه البنود في كتيب الإرشادات، فضلاً عن عدم وضوحتها.

خامساً: توصي الدراسة البنك المركزي الأردني إصدار تعليمات لجميع المصارف العالمية في الأردن بتنضيم تقاريرها ربع السنوية ونصف السنوية والسنوية تقريراً عن الحاكمية المؤسسية.

سادساً: توصي الدراسة المصارف الأردنية بأن تلتزم بالإفصاح في تقاريرها الربيع سنوية، والنصف سنوية، والسنوية المنشورة عن الحاكمية المؤسسية من أجل دخول أسواق المال العالمية، وتحقيق الميزة التنافسية، كما توصي مجالس إدارات المصارف الأردنية بتطوير تشكيل لجان التدقير بحيث ينضم إليهم أعضاء من خارج مجالس الإدارة (مستشارين في التخصصات المختلفة)، وتطوير مهامها من خلال قيامها بترشيح مدقق الحسابات الخارجي، مع مراعاة ضرورة تشكيل اللجان التالية، والإفصاح عن كل ذلك في تقرير الحاكمية المؤسسية، وهذه اللجان هي (لجنة الحاكمية المؤسسية - لجنة الإفصاح - لجنة المكافآت والتقييمات والترقى - لجنة إدارة المخاطر المصرفية - لجنة الرقابة الداخلية).

سابعاً: توصي الدراسة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والمجمع العربي للمحاسبين بضرورة تنظيم وإعداد برامج تدريبية وتأهيلية للمحاسبين الموظفين، والمدققين الخارجيين والداخليين في مبادئ ومفاهيم الحاكمية المؤسسية والمعايير المهنية والأخلاقية.

ثامناً: توصي الدراسة الجامعات والمعاهد الأردنية بضرورة تطوير برامج المراحل الجامعية المختلفة لتشمل التطورات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع الحاكمية المؤسسية.

### الدراسات المستقبلية المقترحة

تقترح الدراسة من أجل ضمان حيوية الاقتصاد، وموثوقية وشفافية التقارير المالية، واستمرار المحافظة على ثقة الجمهور في المؤسسات والأسوق المالية، القيام بالدراسات المستقبلية - خصوصاً في القطاع المصرفي - التالية:

- أ- كيفية إدارة وفهم المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي.
  - ب- تطوير مكونات نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي.
  - ج- تقييم مدى الالتزام بطار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي.
- كما تقترح الدراسة دراسة مجتمع لبعض أفراد هيئات الرقابة العامة المصدرة لقوانيين والتعليمات المتعلقة بشؤون الحاكمية المؤسسية، مثل: هيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي الأردني، ومراقبة الشركات.

**قائمة المراجع  
المراجع العربية**

- أبوزر، عفاف اسحق، ٢٠٠٥، تحسين الشفافية المالية، عمان، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد الرابع والعشرون، عمان، الأردن، ص ص ٦٠-٥٦.
- ---، ٢٠٠٤، الحاكمة المؤسسية وليس الحكومة أو التحكم المؤسسي، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد الثالث العشرون، عمان، الأردن، ص ٢٣.
- أحمد، عاطف محمد، مارس ٢٠٠٣، دراسة اختبارية لأنماط حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، ص ص ٥٣٤-٢٧٦.
- الإتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة ٢٠٠٥، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، صادرة عام ٢٠٠٣، ترجمة جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٤، التحكم المؤسسي: كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك.
- البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٤، تعليمات البنك المركزي.
- التقرير السنوي للبنك العربي، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الأردني الكويتي، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك التجاري الأردني، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الإسكان للتجارة والتمويل، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الاستثمار العربي الأردني، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الإنماء الصناعي، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الاتحاد للأدخار والاستثمار، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك المؤسسة العربية المصرية، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك فيلادلفيا للاستثمار، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الصادرات والتمويل، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك القاهرة عمان، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الأردن، ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي للبنك الأهلي الأردني، ٢٠٠٤.
- الحمود، تركي راجي والمومني، منذر طلال، ٢٠٠١، دراسة تحليلية لمدى الاصحاح المالي للشركات الصناعية الأردنية بهدف توسيع قاعدة المعلومات لمحاسبة القرارات الاستثمارية، جامعة المنصورة/كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ص ص ٥٩٨-٥٦٧.
- الخاروف، فاروق، ١٨-١٩ أيلول ٢٠٠١، دور مراقب الحسابات في تعزيز التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الثالث، جمعية المدققين القانونيين الأردنيين (سابقاً)، عمان-الأردن.

- العشماوي، محمد عبد الفتاح، ٢٠٠٥-٢٧ نيسان ٢٠٠٥، إطار محاسبي مقترن لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتنقیل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لجامعة الزيتونة الأردنية، عمان - الأردن.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣، مفاهيم التدقیق المتقدمة، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مطبع الشمس، عمان، الأردن.
- المجمع العربي للمحاسبين، ٢٠٠٥ (الطبعة الأولى)-إصدار ٢٠٠٣، اصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقیق والتاكید وقواعد أخلاقيات المهنة، الإنجاز الدولي للمحاسبين.
- تعليمات هيئة الأوراق المالية بشأن الأفصاح ومعايير المحاسبة ومعايير التدقیق وتعديلاتها.
- جمعة، أحمد حلبي، ٢٠٠٤، التحكم المؤسسی وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقیق الداخلي، القاهرة، العدد الثاني، بحث مقبول النشر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عین شمس.
- خليل، عطا الله وهلاي، محمد جمال، ٢٣-٢٤ أيلول ٢٠٠٣، نموذج مقترن لدعم اتخاذ القرارات الإدارية في إطار علاقة لجان التدقیق بالتحكم المؤسسی، لمؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- درويش، عبد الناصر محمد سيد، ٢٠٠٣، دور الأفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحكومة الشركات - دراسة تحليلية ميدانية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، العدد الثاني، ص ص: ٤١٩-٤٧١.
- دهمش، نعيم و أبوذر، عاطف، ٢٠٠٥-٢٩ آذار، أخلاقيات المحاسبة الابداعية-عرض وتحليل، المؤتمر العلمي الأول لجامعة الاسراء الخاصة، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان - الأردن.
- ، نيسان ٢٠٠٤، الحاكمية المؤسسية ومجالس الادارة في الدول النامية، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثالث/المجلد الثالث والعشرون، عمان، الأردن، ص ٣١- ٣٨.
- ، ٢٣-٢٤ أيلول ٢٠٠٣ (أ)، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- ، كانون الأول ٢٠٠٣(ب)، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، عمان-الأردن، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر/المجلد الثاني والعشرون، ص ٣٧-٣٧.
- فخرا، محمود عبد الملك واخرون، ٢٠٠٣، أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الأفصاح عن البيانات المالية والإدارية - دراسة تحليلية، جامعة القاهرة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، ص ص ٢١١-٢٥٠.
- قانون البنوك الأردني /٢٨ ٢٠٠٠ وتعديلاته.
- قانون الشركات الأردني ١٩٩٧/٢٢ وتعديلاته.
- قانون الأوراق المالية الأردني ٢٠٠٢/٧٦.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٣، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مارس ٢٠٠٢، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة (الإنترنت: من خلال [www.google.com](http://www.google.com)).  
- الشرة الدورية لمركز المشروعات الدولية الخاصة، الاصلاح الاقتصادي اليوم، أعداد متفرقة (الإنترنت: [www.google.com](http://www.google.com)).  
- مطر، محمد، ٢٣-٤٢٤ أيلول ٢٠٠٣، دور الأفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.  
- ناصف، محمد حسين اسماعيل، ١٩٩١، حدود التوسيع في الأفصاح في ضوء توافق اهداف أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الخامس عشر، العدد الخامس، ص ص: ٢٣٧-٢٧٥.
- نور، عبد الناصر والريبيعي، نور، ٢٣-٤٢٤ أيلول ٢٠٠٣، قائمة القيمة المضافة أداة مهمة في تفصيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

#### المراجع الأجنبية

- Archambeault, Deborah S., 2000, "The Relation Between Corporate Governance Strength And Fraudulent Financial Reporting", USA, Unpublished Research, PhD In Accountancy, University Of Alabama.
- Arens, Alvin A.; Rondal J. Elder; and Mark S. Beasley, 2008, Auditing and Assurance Services, 11<sup>th</sup> Edition, Pearson Education International.
- Basel Committee on Banking Supervision, September 1999, Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations, Basel.
- Beasley, M.J., et.al., December 2002, "Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms", Accounting Horizons, pp: 441- 454.
- Beasley, M. S., October 1996, "An Empirical Analysis of the Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud", The Accounting Review, pp: 443-466.
- Cadbury Committee, 1992, Financial Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Financial Reporting Council, London Stock Exchange, London.
- Cohen J. M., et. Al., Winter 2002, "Corporate Governance and the Audit Process", Contemporary Accounting Research: 19, (4), pp: 573-594.
- Cohen, J. R. and Hanno, D. M., 2000, "Auditor's Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgments", Auditing: A Journal of Practice & Theory: 19, (2), fall, pp: 133-146.

- El-Kharouf, Farouk, April 2000, "Corporate Governance in Banking Organizations". The Arab Bank Review, Vol.2, No. 1.
- -----, October 2000, "Strategy, Corporate Governance and the Future of the Arab Banking Industry", The Arab Bank Review, Vol. 2, No.2.
- IAASB, ISA: No.570, 2003, Going Concern, International Auditing and Assurance Standards Board, USA, New York, para.17.
- -----; N°.260, 2003, Communications of Audit Matters with Those Charged with Governance, International Auditing and Assurance Standards Board, USA, New York, para.11.
- -----: No.1, 2001, Presentation of Financial Statements, International Auditing Standards Board, United Kingdom, London.
- IIA, 2002, Recommendations for Improving Corporate Governance: Presented to the New York Stock Exchange, The Institute of Internal Auditors, Altamonte Springs, FL.
- IIA, 2004, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, The Institute of Internal Auditors, Florida.
- IIA, Issue 13, February 2002, The Lessons that Lie Beneath, Tone at the Top The Institute of Internal Auditors.
- IIF, Policies of Corporate Governance and Transparency in Emerging Markets, February 2002, Institute of International Finance, IIF equity advisory group.
- Institute of Internal Auditors, 2003, Internal Auditor's Role in Corporate Governance, Florid.
- International Accounting Standards Committee, 2004, London, UK: International Accounting Standards.
- International Federation of Accountants, 2003, Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting An International Perspective, IFAC, New York.
- IIA, IASB, 2003, Standard for the Professional Practice of Internal Auditing (Exposure Draft), Letter of the Chairman, The Institute of Internal Auditors, (on-line), available:<http://www.theiia.org.com>.
- (IFAC) International Federation of Accountants, 2003, Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting - An International Perspective, IFAC, New York.
- Margret, Julie, July 2001, "A History of Corporate Governance", An Australian Perspective, pp: 1-33.
- Mathiesen, Henrik, 13Sep.,2002, "Managerial Ownership and Financial Performance", Copenhagen Business School, Department of International Economics and Management, Unpublished Research,

- Ph.D. Thesis, Denmark, (on-line), Available: <http://www.encycogov.com>.
- OECD, April 1999, OECD's Definition Consistent with the one presented by Cadbury, P. 15.
  - OECD, 2000, Steering Group on Corporate Governance, Corporate Governance in OECD Member Countries: Recent Developments and Trends (Revised), (on-line), Available: <http://www.oecd.org>.
  - OECD, April 2001, Steering Group on Corporate Governance, Corporate Governance in OECD Member Countries: Recent Developments and Trends (Draft), (on-line), Available: <http://www.oecd.org>.
  - OECD, 2004, Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Co-operation and Development Publications Service, (on-line), Available: (<http://www.oecd.org>).
  - OECD, June 21, 1999, Principles of Corporate Governance, (on-line). Available: <http://www.oecd.org>.
  - Wahiduddin, M., Aug. 2003, Corporate Governance and Auditing Standards, from new nation online edition.
  - Park, Kwangwoo, 2003, "Essays in Banking and International Corporate Governance", Unpublished Dissertation, PhD in Finance, University of Illinois at Urbana-Champaign.
  - Said, Amal A., 2003, "The Dynamic Relation between CEOs Compensation and Earnings Management", Unpublished Dissertation, PhD in Business, Virginia Commonwealth University.
  - Sawyer, Lawrence B. & Dittenhofer, Mortimer A., 1996, Sawyer's Internal Auditing, Fourth Edition, The Institute of Internal Auditors.
  - Thabet, Sameer, 2002, "Factors Related to the Implementation of Corporate Governance", San Diego, Unpublished Dissertation, PhD in Business Administration, The Alliant International University.
  - Yau, Fung Man, 2003, "Corporate Governance and Performance: An Analysis of Listed Companies in China", Unpublished Dissertation, PhD in Business and Information Systems, Hong Kong Polytechnic University.

